النفي عنها مستحيلا واجيب بان المراد الجزم المتقرر في الخارج
اي الذي ثبت له حصول فيه ولا شك انه لا نفي عنها القول
الثاني ان الحركة هي الحصول الاول في الحيز الثاني اي في المكان
والسكون الحصول الثاني في الحيز الاول وكذا الحصول
الثاني في الحيز الثاني من باب اولى فكل منهما بسيط وبهما
مع جمع ايضا لجواز الخلو عنها اذ الحصول الاول في الحيز
الاول لا يقال له حركة ولا سكون فقد خلي الجزء عنهما
حينئذ واجيب بما مر القول الثالث وهو قول
الاشعري ان الحصول الاول في الحيز الاول سكون وكذا الحصول
الثاني مثلا من باب اولى واما الحصول الاول
في الجزء الثاني فهو حركة وسكون باعتبارين فباعتبار
الانتقال اليه حركة وباعتبار الاستمرار فيه سكون بالجزم
اذ الكائن في مكان فالكون الاول فيه سكون فان تحرك
الى مكان آخر فاول كون في المكان الثاني سكون فيه
وحركة اليه باعتبارين كما مر وعلى هذا فلا اشكال
لان الجزم لا يخلو عنهما كما انهما لا يجتمعان فيه والمتقابل
بينهما حينئذ تقابل الاخص والاعم لان كل متحرك ساكن وليس
كل ساكن متحركا بخلاف عكسه على الاولين فانه تقابل التباين لعدم
اجتماعهما كما مر [illegible] الابعد النظراي في دليل الوحدانية
القطعي لمن لا يكتفي الا به او الاقناعي لمن يكتفي به فالاول
كقولك لو اجتمع الهان لحصل بينهما تمانع بان يريد احدهما
وجود زيد مثلا والاخر عدمه فلا يخلو اما يوجد او لا الخ
ما سياتي والثاني كقولك لو اجتمع الهان لحصل العصيان لانه
لو اجتمع زيدان في مركب فصدت [illegible] والجائز ما نصحه
ما وافقه على معلوم او مفهوم او شيء لكن بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي

الابعد القطعي والحائنة
ما يقع في العقل وجوده
وعدمه اما ضروري

الذي

الذي هو الموجود لاقتضاء ذلك ان المعدوم لا يتصف بالجواز
وليس كذلك وهي بمنزلة الجنس وقوله في العقل اي عند
العقل او بالعلق متعلق بصح وهو بمنزلة الفصل خرج
به المستحيل والواجب فان الاول لا يصح وجودا فراده
والثاني لا يصح عدم افراده بل هي واجبة الوجود ولو حذف
ذلك لكان اولى لان هذا الامر ثابت للجائز وجد عقلا
اولم يوجد كما مر وقوله وجوده اي وجود افراده فالضمير
عائد على ما باعتبار الماصدق لا المفهوم كما مر واعترض
بان الامور الاعتبارية كالاحياء والاماتة والخلق والرزق
جائزة مع انها ليست موجودة لانها عبارة عن تعلق القدرة
بالحياة او الموت او الخلق او الرزق والتعلق المذكور امر
اعتباري لا يتصف بالوجود فيكون التعريف غير جامع
لخروج الامور الاعتبارية منه وكذا الاحوال والسلوب
الحادثة واجيب بان المراد بالوجود الثبوت
والتحقق في نفس الامر اعم من ان يصاحبه وجود خارجي
او لا فتامل ماذكر وانما قال يصح ولم يقل على قياس ما تقدم
ما يتصور في العقل وجوده وعدمه اما للتعاقب او للاشارة
الى ان المراد بمجرد امكان وجوده وعدمه في العقل وان لم
يوجد افيه بالفعل بان لم يدرك ذلك ولم يخطر له بل وان
لم يوجد هو بالكلية كما مر ولو عبر بالتصور لكان المتبادر
منه ان المراد تصور الوجود والعدم بالفعل اي حضورهما
في العقل بالفعل مع ان ذلك ليس بلازم فلذا عدل الى
التعبير بالصحة لانها اعم زوال المرض والبراءة من كل
عيب وعدم القطع فيقال هذا جلد يصح ان يكون في غير مقطوع
وهو المناسب هنا فالمعنى الجائز ما لا يمتنع بوجوده ولا عدمه